القطاع الخاص في العراق الواقع وسبل النهوض

الأستاذ الدكتور
حنان عبد الخضر هاشم الموسوي
الباحث
أسامة نزار جبار عبد الرزاق
جامعة الكوفة ـ كلية الإدارة والاقتصاد
osama.nazar2017@gmail.com

The Private Sector in Iraq: Reality and Means of Advancement

Prof. Dr.
Hanan Abdul-Khidhir Hashim
Researcher
Osamah Nazar Alhadad
University of Kufa - College of Administration &Economics

الملخص:-

تم دراسة واقع القطاع الخاص في العراق باستخدام مؤشرات القطاع الخاص وهي (حجم الاستثمارات الخاصة، ونسبة مساهمة الاستثمارات الخاصة إلى الـGDP، وعدد الايدي العامة في القطاع الخاص، وحجم تكوين رأس المال الثابت في القطاع الخاص، ونسبة مساهمة الاستثمارات الخاصة إلى إجمالي الصادرات) ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها ان مؤشرات القطاع الخاص كانت متدنية جداً بسبب غياب المناخ الاستثماري الملائم وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني، وضعف عمل القطاع الخاص، وضعف الانتاجية وعدم مرونة الجهاز الانتاجي، وضعف المركز المالي للمستثمر العراقي، وضآلة القواعد المالية للجهاز المصرفي.

الكلمات المفتاحية: حجم الاستثمارات الخاصة، حجم الاستثمارات العامة، نسبة مساهمة الاستثمارات الخاصة إلى (GDP)، نسبة مساهمة الاستثمارات العامة إلى (GDP)، عدد الأيدي العاملة في القطاع الخاص، عدد الأيدي العاملة في القطاع العام.

Abstract:-

The reality of the private sector in Iraq has been studied using the private sector indicators which are (the size of private investments, the ratio of the contribution of private investments to the GDP, the number of public hands in the private sector, the size of fixed capital formation in the private sector, and the percentage of the contribution of private investments to total exports) and the most important The results that were reached are that the private sector indicators were very low due to the absence of an appropriate investment climate, political, economic and security instability, weak private sector work, poor productivity and inflexibility of the productive apparatus, weak financial position for the Iraqi investor, and the limited financial rules of the banking system.

Keywords: Private Sector in Iraq, The size of private investment, The size of public investments, The ratio of the contribution of private investment to GDP, The ratio of public investment contribution to GDP, The number of manpower in the private sector, The number of manpower in the public sector.

المقدمة:

للقطاع الخاص أثر مهم في دعم النمو الاقتصادي، عن طريق مساهمته في إنتاج السلع والخدمات، وخلق الوظائف، والاستثمار، وأثره في التطوير والابتكار، فضلاً عن فاعلية أعماله ونشاطاته في توفير الايرادات لتمويل الصرف الحكومي. من هنا ينبغي ترقية القطاع الخاص، وتحسين قدرته على الابتكار والتطور والنمو، وكذلك زيادة قدرته على التوسع في التوظيف، من أجل دفع عملية النمو ومواجهة التقلبات الاقتصادية، ويتم ذلك في ظل وجود بيئة اقتصادية مستقرة وإطار تنظيمي وتشريعي مستقر مدعوم بسياسات مالية واقتصادية فعالة. فضلاً عن تشريعات تدعم حقوق الملكية وتعزز من سيادة القانون بتطوير وسائل تنفيذه وتطبيقه.

وفي العراق وانطلاقاً من التبدل الجوهري في السياسة الاقتصادية العامة للدولة ظهرت الحاجة إلى ادراك دور القطاع الخاص وحاجة البلاد لتوليد كثير من الاستثمارات الضرورية لتوسيع قاعدتي الاستثمار والتوظيف والمساهمة مع القطاع الحكومي في توليد الناتج المحلي الاجمالي وبناء قواعد الانتاج ومرتكزات التصدير، بالنظر لما يمتلكه من خبرات ومهارات كبيرة. إلا وما يزال عمل القطاع الخاص في العراق ضعيفاً، نتيجة لضعف تفعيل القوانين ذات العلاقة، وهي قانون الاستثمار وقانون حماية المنتج الوطني، فضلاً عن ضعف الجانب الأمني، لذا لابد من إيلاء القطاع الخاص دوراً متزايداً في تحقيق الاهداف العامة بتسريع نموه لإتاحة المزيد من فرص العمل للمواطنين، وهو ما يؤدي إلى تطورات ايجابية في اداء الاقتصاد الوطني ومستوى المعيشة بوساطة الاهتمام المتزايد بقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتحقيق المزيد من التنويع الاقتصادي.

مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث في ضعف أداء القطاع الخاص العراقي والضمور التدريجي الذي أصابه وما قد يصيبه في المستقبل مما يؤدي إلى إحتمال تحجيم فاعليته وإلغائها، وهذا ما يتناقض مع التوجهات الحكومية في جعل القطاع الخاص مصدر قوة للاقتصاد العراقي، وقطاع فاعل ومعول عليه في التنمية الاقتصادية. وهذا الأمر يمكن له أن يدور حول مشكلة

أساسية يواجهها الاقتصاد العراقي، مفادها: الى أي مدى سيستمر هذا الضمور التدريجي في دور القطاع الخاص في العراق؟ وما آثاره السلبية الآنية منها والمستقبلية؟

فرضية البحث.

ينطلق البحث من فرضية مفادها: أنَّ الأداء العام للقطاع الخاص في العراق لم يسهم بشكل فاعل في العملية التنموية، على الرغم من أنهً يحقق مستويات مساهمة مرتفعة لمؤشراته الاساسية في البعض منها.

هدف البحث.

يسعى البحث الى تحقيق عدة أهداف وهي كالآتي:-

١- التعرف على واقع القطاع الخاص في العراق وأدائه.

٢- التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف في القطاع الخاص في العراق.

٣- تحليل أداء القطاع الخاص في العراق وتحديد معوقات أدائه وبناء رؤية اقتصادية للنهوض به.

هيكلية البحث.

تم تقسيم البحث إلى المحاور الآتية:-

المحور الأول:- القطاع الخاص ونشأته في العراق.

المحور الثاني:- سمات القطاع الخاص في العراق وإمكاناته.

المحور الثالث:- مؤشرات القطاع الخاص في العراق.

المحور الرابع:- نقاط الضعف الأساسية في القطاع الخاص في العراق.

المحور الخامس:- القيود أو المعوقات التي تقف أمام القطاع الخاص في العراق.

المحور السادس:- سبل النهوض بالقطاع الخاص في العراق.

المحور الأول: القطاع الخاص ونشأته في العراق.

أولاً: مفهوم القطاع الخاص.

هنالك تباين في المفاهيم والرؤى إزاء كثير من المصطلحات والنعوت الاقتصادية، وذلك حسب النظم الاقتصادية المطبقة وطبيعة المجتمعات والمدارس الاقتصادية والمقومات المادية لكل دولة، على أنَّ هذا التباين لم يكن في حال ثبات وجمود بالنظر للتطورات التي طرأت على المستوى العلمي والتقني والسلوكي والاجتماعي والمادي. وظهرت في الساحة الفكرية الاقتصادية تحولات مهمة تخص أهمية عمل الدولة والقطاع الخاص في الحياة الاقتصادية وصلت إلى أنَّ هناك أجماع على أنَّ القطاع الخاص يعني "ذلك الجزء من الاقتصاد الذي يملكه ويديره أصحاب المشاريع الخاصة لا الدوائر الحكومية أو الشركات العامة"(١). أي أنَّه يشمل المؤسسات والشركات التي لا تملكها الحكومة، وتكون خاضعة بشكل مطلق لرأسمال الأفراد والشركات. وبشكل عام يعرف القطاع الخاص بأنَّه "ذلك الجزء من الاقتصاد الوطني غير الخاضع لسيطرة الدولة المباشرة ويدار من أجل الربح"(٢). أو "ذلك الجزء من الاقتصاد الغير خاضع لسيطرة الحكومة، ويدار وفقاً لاعتبارات الربحية المالية"(٣). وكمعنى اصطلاحي تنموي يعني "ذلك القطاع الذي يضم المنشآت التي لا تسهم الحكومة في رأس مالها ويملكها بالكامل شخص طبيعي أو اعتباري وطني أو أجنبي"(٤). ويعرف أيضا بأنَّه "مجموعة الأنشطة الإنتاجية والخدمية، ذات الصيغة الفردية والأسرية أو المؤسساتية التي تقوم أساساً على المبادرة الخاصة والتدبير الحر، وتخضع هذه الأنشطة إلى آلية السوق وحركته أي أنَّه كل نشاط إنتاجي يتعلق بخلق الثروة القابلة للترويج ويقابلها طلب داخلي وخارجي على المبادرة الشخصية، التي يقوم بها كل فرد أو أسرة أو مؤسسة وتخضع لقراراته الكاملة في اختيار النشاط الذي يرغب في تحقيقه"(٥). ويرى بعض الاقتصاديين أنَّ القطاع الخاص "هو قطاع الاقتصاد القومي الذي تكون فيه الملكية خاصة وفيه يتم تخصيص الموارد الانتاجية من خلال قوى السوق وليس من خلال مؤسسات الدولة"(٦).

نستنتج من التعريفات السابقة، أنَّ القطاع الخاص هو العمود الفقري لاقتصاد السوق الذي له الدور الرئيس في الإنتاج والاستخدام والابتكار والمبادرة، ويمثل الأساس القانوني للنشاط الاقتصادي الذي يقوم به هذا القطاع في ملكيته الخاصة التي تميزه عن سواه من

القطاعات الاقتصادية الأخرى.

ثانياً: نشأة القطاع الخاص في العراق.

انتهجت الحكومة العراقية بعد تأسيس الدولة العراقية في عام ١٩٢١ سياسة اقتصادية حرة كانت نابعة عن استمرارية ذلك النهج المتبع من الاستعمار البريطاني عام ١٩١٤؛ إذ كانت إدارة الاحتلال البريطاني لها أسلوب خاص في إدارة الشؤون الاقتصادية في العراق؛ فقد ركز الاستعمار البريطاني في سياسته الاقتصادية على أكثر القطاعات الانتاجية لاسيما القطاع النفطي، وكذلك على الأنشطة التجارية؛ إذ فرض نظام التبادل الحر بالنسبة لجميع البضائع المستوردة من بريطانيا واحتكرت استيراد أغلب المنتجات العراقية بما يحقق لها مصالحها، وقامت بتعزيز النظام العشائري لاستغلالها وتنظيمها من أجل الحصول على ما تفرضه من رسوم وضرائب عن طريق منح شيوخ العشائر التأييد والدعم بما يتفق مع مصالحهم(٧). وكان من أبرز ما ضمن هذه المرحلة تبني الحكومة الملكية للسياسات الاقتصادية حسب المذهب الاقتصادي الحر، وكان عملها منصباً على دعم القطاع الخاص ومساندته؛ إذ كانت تستند إليه في استمرارية وجودها في الحكم؛ لأنَّ غالبية شخصيات الحكومة في وقتها ينحدرون من عائلات أقطاعيه أو رأسمالية وأصحاب نفوذ اقتصادي ومن لهم هيمنة على السوق كتجار ومستوردين وصناعيين محدودي العدد(٨)، فضلاً عن تشريعات أخرى ساعدت في توفير شروط نجاح المشروعات الخاصة وحمايتها(٩). وقد عرف العراق القطاع الخاص بمفهومه الحديث منذ أواخر القرن التاسع عشر؛ إذ استفاد منذ ذلك الحين من الاصلاحات التي طبقها الوالي (مدحت باشا) وما رافقها من اصلاحات على النطاق الصناعي، وعلى أثر ذلك تحول الاقتصاد العراقي من اقتصاد طبيعي إلى اقتصاد السوق (اقتصاد متنوع). وقد اتسع عمل القطاع الخاص في العملية التنموية عند تأسيس الدولة الحديثة في عشرينيات القرن الماضي؛ إذ قامت الدولة بإصدار بعض التشريعات التي دعمت القطاع الخاص ومنها قانون المشاريع الصناعية رقم (١٤) لسنة (١٩٢٩) الذي أسهم في تشجيع المستثمرين العراقيين للقيام بتأسيس المشروعات والشركات المختلفة(١٠)، وفي عام١٩٤٠ تم إصدار قانون المصرف الصناعي الذي قام بعمل محوري في تشجيع الحركة الصناعية في البلد ودعمها، فتنوعت لتشمل صناعات مهمة كصناعة الزيوت والنسيج

والجلود. الامر الذي عزز من دور القطاع الخاص في العملية التنموية ليصل مساهمته في عام ١٩٥٠ بنحو (٨٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي. وبلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي حوالي (٧٥٪) عام ١٩٥٦ وفي تكوين رأس المال الثابت حوالي (٥٠٪)، فضلاً عن ارتفاع استثماراته من (٤) مليون دينار عام ١٩٥٣ لتصل إلى (٢٠) مليون دينار عام ١٩٥٦[١١]. وكان للتوجهات الفكرية التي جاءت بعد ثورة عام ١٩٥٨ أثر كبير في تهميش القطاع الخاص بحجة أنَّه قطاع مستغل. فقامت الدولة في عام ١٩٦٤ بتأميم أغلب الشركات الخاصة الكبيرة، وظل القطاع الخاص مقتصرا على الصناعات الصغيرة التي هي عبارة عن وحدات صناعية ذات رأسمال محدود وعدد قليل من العمالة، لذلك تراجع عمل القطاع الخاص كثيراً في السبعينيات والثمانينيات، وحاولت الدولة إعادة تنشيط هذا القطاع بخصخصة بعض المشروعات في العام ١٩٨٧، وصدور قانون الاستثمار رقم (٤٦) لسنة ١٩٨٨، والقانون التجاري لسنة ١٩٨٩، إلاّ أنَّ هذه الإجراءات فشلت في تشجيع القطاع الخاص على الدخول باستثمارات كبيرة لانعدام الثقة بين رجال الأعمال وسياسات الدولة تجاه استثماراتهم[١٢]. وبعد عام ١٩٩١، اي بعد فرض العقوبات الاقتصادية الدولية على العراق أعيد فتح الباب أمام ولوج القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية الاخرى وخاصة النشاط التجاري على أثر تطبيق سياسة الاستيراد من دون تحويل خارجي، ودخل القطاع الخاص وبقوة في النشاط التجاري وزاحم القطاع العام، وبذلك أضحت الغلبة للمشاريع التجارية على حساب المشاريع الاستثمارية التي كان هدفها تلبية الاحتياجات من السلع التي منعت الدولة من استيرادها بموجب قرار المقاطعة الاقتصادية خاصة مستلزمات البطاقة التموينية[١٣]. وبعد تطبيق مذكرة التفاهم بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء عام ١٩٩٦ التي أسهمت في تعزيز الصادرات النفطية العراقية التي ازدادت من (٨٨) إلف برميل عام ١٩٩٦ إلى (١,٤٩٥) إلف برميل عام ٢٠٠٢[١٤]، وكذلك ارتفع مساهمة القطاع العام من الناتج المحلي الإجمالي إلى (٧٥٪) عام ٢٠٠٢ مقابل انخفاض مساهمة القطاع الخاص إلى (٢٥٪) للعام نفسه، ولعل مساهمة القطاع الخاص لا تزال محدودة في إجمالي تكوين رأس المال الثابت؛ إذ بلغ حوالي (١٦,٣٥٪) عام ١٩٨٠، وارتفعت نسبة مساهمة إلى (٢٨,٨١٪) عام ١٩٩٠، وانخفضت إلى(١٣,٥٪) عام ١٩٩٩، وارتفعت ايضاً إلى (١٩,٩٥٪) عام٢٠٠٠، ثم انخفضت

ايضاً إلى (١٢,٩٪) عام ٢٠٠٤، و(٧٪) عام ٢٠٠٦[١٥]. وبعد عام ٢٠٠٣ عانى القطاع الخاص من انتكاسة جديدة نتيجة توقف المشروعات الصناعية الخاصة، أمّا بسبب التدمير أو ارتفاع تكاليف الانتاج أو انعدام الطلب المحلي على منتجاتهُ بفعل إغراق السوق المحلية بالسلع المستوردة، ومما عزز من هذه الانتكاسة انعدام الأمن واستهداف رجال الأعمال، فكانت النتيجة هروب المنظمين ورؤوس الأموال إلى دول الجوار بحثاً عن الاستقرار والأمان واستثمار أموالهم[١٦]. أدى تغير النظام السياسي في العراق إلى ضعف الدولة المركزية المعتمدة في القطاع العام، وبدء نظام اقتصادي جديد على وفق رؤى اقتصادية جديدة تدعو إلى الابتعاد عن المركزية التي فشلت في إدارة الاقتصاد الوطني وتبني اقتصاد السوق، فضلاً عن فسح المجال إلى القطاع الخاص للقيام بعمل أكبر في الاقتصاد، ولهذا الغرض تم تكوين (هيأة الخصخصة) في تموز من عام ٢٠٠٤، ومن ثم أعيد تأليفها مع إعطائها صلاحيات واسعة[١٧]. وفي عام ٢٠٠٦ قامت الحكومة العراقية بإصدار قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ الذي يسعى إلى تشجيع الاستثمارات ونقل التقنيات الحديثة للإسهام في عملية التنمية في العراق وتطويره وتوسيع قاعدته الانتاجية والخدمية وتنويعها، ويقوم هذا القانون بتشجيع القطاع الخاص العراقي والاجنبي للاستثمار في العراق عن طريق توفير التسهيلات اللازمة لتأسيس المشاريع الاستثمارية وتعزيز القدرة التنافسية للمشاريع المشمولة بأحكام هذا القانون في الأسواق المحلية والأجنبية وتنمية الموارد البشرية حسب متطلبات السوق، وتوفير فرص العمل للعراقيين، وحماية حقوق ممتلكات المستثمرين، وتوسيع الصادرات، وتعزيز ميزان المدفوعات والميزان التجاري للعراق[١٨].

المحور الثاني: سمات القطاع الخاص في العراق وإمكاناته.

أولاً: سمات القطاع الخاص في العراق.

يُعد القطاع الخاص العمود الفقري لاقتصاد السوق، وله أثر كبير في تخصيص الموارد نحو الاستخدامات الأكثر كفاءة، وقد اعتمدت كثير من الاقتصادات التحول نحو القطاع الخاص، بوصفها الية أساسية للتحول إلى اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي محاولة منها الاندماج في الاقتصاد الدولي والاستفادة من الفرص الناتجة عن ذلك. وفي العراق وانطلاقاً

من التبدل الجوهري في السياسة الاقتصادية العامة للدولة ظهرت الحاجة إلى إدراك أثر القطاع الخاص وحاجة البلاد اليه لتوليد كثير من الاستثمارات الضرورية لتوسيع قاعدتي الاستثمار والتوظيف والمساهمة بشكل رئيس إلى جانب الحكومة في توليد الناتج المحلي الاجمالي وبناء قواعد الانتاج ومرتكزات التصدير[١٩]. ويمكن إيجاز أهم سمات القطاع الخاص في العراق بالآتي:-

١- ابتعاد القطاع الخاص عن الاستثمارات طويلة الأجل لاسيما في النشاط الإنتاجي (الصناعي والزراعي)، فقد وجه أغلب نشاطاته في المجالين الخدمي والتجاري وبعض الصناعات الورشية، وهو ما حال دون بناء قاعدة اقتصادية يستند اليها القطاع الخاص في العراق.

٢- الاعتماد على الاقتراض في تمويل مشروعاته، من دون أن تكون هناك سياسة استثمار المدخرات الفردية للمواطنين.

٣- الاحتفاظ بجزء كبير من فوائضه المالية خارج البلد لعدم الاطمئنان للمؤسسات المالية العراقية[٢٠].

٤- الاعتماد إلى حد كبير على ما تقدمه الدولة من عون في مجال الإعفاءات الضريبية والكمركية ما اسهم في اتكالية النشاط الخاص واعتماده على ما تقدمه الدولة.

٥- احتكار القطاع العام لأغلب الأنشطة الرئيسة السلعية والخدمية، الامر الذي حال دون إشراك القطاع الخاص في هذه الأنشطة الكبيرة وهمش عمل القطاع الخاص في عملية التنمية[٢١].

ثانياً: إمكانات القطاع الخاص في العراق.

لعلَّ ما يلحظ على حركة الاقتصاد العراقي منذ عام ٢٠٠٣ ولحد الآن هو أنَّ الدولة تارةً تصرح بشكل مباشر انها ماضية في السير باتجاه اقتصاد السوق وتارةَ أخرى تعلن عن ذلك بوساطة الممارسات والفعاليات التي تطبقها على أرض الواقع؛ لذا نرى أنَّ اختيار اقتصاد السوق لا مناص منه حاضراً ومستقبلاً ولاسيما اذا عرفنا أنَّ هذا الخيار فيه من التطور والعقلانية ما يجعل أغلب السلع والخدمات والمخرجات النهائية يتم إنتاجها من قبل

مؤسسات ومنشآت تابعة للقطاع الخاص.

ويُعد القطاع الخاص في العراق من القطاعات المتخلفة التي عانت من سوء الإدارة الاقتصادية طيلة الحقب الزمنية الماضية، إذ أدى تطبيق سياسات التخطيط المركزي إلى تدهور هذا القطاع، الأمر الذي أدى إلى تهميش مساهمته في مسارات المال والاستثمار، فقد كانت الدولة تهتم بالأنشطة الرئيسة في الاقتصاد الوطني (الزراعة، والصناعة، والخدمات)، من دون أن يسمح للقطاع الخاص بممارسة ذلك الدور إلاّ في نطاق محدود بصفته مكملاً للدور الذي تمارسه الحكومة، وهكذا أصبح البلد يعتمد على قطاع عام مخطط مركزيا. ويمكن القول إنَّ امكانات القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي تكاد تكون محدودة جداً إن لم تكن معدومة، وهي تنحصر في مجالات امتلاكه عنصر العمل الكثيف، و إمكانية هيمنته على سائر الأنشطة الاقتصادية فيما لو تهيأت له الظروف المناسبة، فضلاً عن إمكانية استفادته من العوائد الريعية المتحققة فيما لو كان نصيبه منها عبارة عن قروض أو سلف. إلاّ أنّه - وفي كل الاحوال- لابد من الاعتراف بمحدودية امكاناته الحالية على الصعيد التأثير في مستوى النشاط الاقتصاد.

المحور الثالث: مؤشرات القطاع الخاص في العراق.

هناك عدة مؤشرات يمكن اعتمادها لغرض تحديد حجم القطاع الخاص وأهميته في الاقتصاد العراقي وعلى النحو الآتي:-

١ـ حجم الاستثمارات الخاصة.

شهدت السنوات (٢٠٠٠- ٢٠١٣) تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض في حجم الاستثمارات الخاصة في العراق، ويعود هذا التذبذب إلى عدة أسباب منها، غياب المناخ الاستثماري الملائم وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني، ووجود اختلالات في الاقتصاد العراقي، وضعف المركز المالي للمستثمر العراقي، وضآلة القواعد المالية للجهاز المصرفي. ويمكن توضيح ذلك في الجدول رقم (١).

الجدول (١) حجم الاستثمارات الخاصة* في العراق بالأسعار الثابتة للمدة (٢٠٠٠ـ٢٠١٣) (مليون دينار عراقي)

السنوات	حجم الاستثمارات الخاصة	السنوات	حجم الاستثمارات الخاصة
٢٠٠٠	٢٢٤٢	٢٠٠٧	٢٥٧١
٢٠٠١	٣٤٤٢	٢٠٠٨	٢٤٥٣
٢٠٠٢	٥٩١٥	٢٠٠٩	٤٠٣٢
٢٠٠٣	-	٢٠١٠	٣٧١٦
٢٠٠٤	٣٠٤٢	٢٠١١	٣٨١٨
٢٠٠٥	٢٣٣١	٢٠١٢	١٢٣٦٥
٢٠٠٦	٣٧٣٥	٢٠١٣	٤٤٦١٠

* حجم الاستثمارات الخاصة تمثل فقط (تكوين رأس المال الثابت في القطاع الخاص)، وعدم توفر البيانات الخاصة في التغير في الخزين السلعي بالأسعار الثابتة للمدة (٢٠٠٠- ٢٠١٤).

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:-

- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية للمدة (٢٠٠٠- ٢٠١١)، جمهورية العراق، صفحات متفرقة.
- وكذلك التقديرات الفعلية لإجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق لسنة ٢٠١٣، للمدة (٢٠١٢- ٢٠١٣)، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، جمهورية العراق، شباط، ٢٠١٦، صفحات متفرقة.

أما حجم الاستثمارات العامة فقد شهدت السنوات (٢٠٠٠- ٢٠١٣) أيضاً نوعاً من التذبذب بين الارتفاع والانخفاض، وهذا التذبذب في كثير من الأحيان يميل إلى الارتفاع؛ وذلك بسبب اعتماد الاقتصاد العراقي على مصدر واحد متمثلاً بالنفط الخام، وكذلك هيمنة الايرادات النفطية في تمويل الاستثمارات العامة، ومحدودية مصادر الايرادات الاخرى وقلتها، ويمكن إجراء المقارنة ما بين حجم الاستثمارات الخاصة مع حجم الاستثمارات العامة عن طريق الجدول رقم (٢)، ومن الجدول يتبين لنا أنَّ حجم الاستثمارات العامة أو الحكومية أكبر من حجم الاستثمارات الخاصة، ويعود هذا الأمر إلى المكانة الكبيرة التي يحتلها القطاع العام في العراق، وكذلك ارتباط الاستثمارات العامة أو الحكومية مع إيرادات النفط بدرجة كبيرة. أما الأهمية النسبية للاستثمارات الخاصة والعامة في العراق، فيمكن لحاظها من الجدول رقم (٢) نفسه، إذ تبين لنا أنَّ الأهمية النسبية للاستثمارات العامة أكبر من الأهمية النسبية للاستثمارات الخاصة في المدة (٢٠٠٠- ٢٠١٣)، وهذا الأمر يدل على أنَّ الأهمية النسبية للاستثمارات العامة كبيرة في إجمالي الاستثمارات، وعلى النقيض من ذلك تقع الأهمية النسبية للاستثمارات الخاصة التي كانت متدنية جداً في المدة المذكورة، وهذا الأمر يدل على انخفاض مساهمة القطاع الخاص من

إجمالي الاستثمارات؛ وذلك بسبب ضعف عمل القطاع الخاص، وضعف الانتاجية وعدم مرونة الجهاز الانتاجي، وضعف المركز المالي للمستثمر العراقي، وضآلة القواعد المالية للجهاز المصرفي. ويمكن توضيح الأهمية النسبية للاستثمارات الخاصة والعامة في العراق من خلال الجدول رقم (٢).

الجدول (٢) الأهمية النسبية للاستثمارات العامة والخاصة في العراق بالأسعار الثابتة للمدة (٢٠٠٠ـ٢٠١٣) (مليون دينار عراقي)

السنوات	حجم الاستثمارات العامة (١)	حجم الاستثمارات الخاصة (٢)	إجمالي الاستثمارات (٣) (٢+١)	الأهمية النسبية للاستثمارات العامة % (٤)	الأهمية النسبية للاستثمارات الخاصة % (٥)
٢٠٠٠	٢٥٩٦٧	٢٢٤٢	٢٨٢٠٩	٩٢,١	٧,٩
٢٠٠١	٤٢٣٨٣	٣٤٤٢	٤٥٨٢٥	٩٢,٥	٧,٥
٢٠٠٢	٢٧٢٦٧	٥٩١٥	٣٣١٨٢	٨٢,٢	١٧,٨
٢٠٠٣	-	-	-	-	-
٢٠٠٤	٤٠٢٣٨	٣٠٤٢	٤٣٢٨٠	٩٢,٩	٧,٠٢
٢٠٠٥	٨٤١٧٥	٢٣٣١	٨٦٥٠٦	٩٧,٣	٢,٧
٢٠٠٦	١٦٨٣٨٩	٣٧٣٥	١٧٢١٢٤	٩٧,٨	٢,٢
٢٠٠٧	٥٤٠٠٢	٢٥٧١	٥٦٥٧٣	٩٥,٥	٤,٥
٢٠٠٨	٩٧٠٣٤	٢٤٥٣	٩٩٤٨٧	٩٧,٥	٢,٥
٢٠٠٩	٥٥١٦٦	٤٠٣٢	٥٩١٩٨	٩٣,٢	٦,٨
٢٠١٠	٩٧٩٩٤	٣٧١٦	١٠١٧١٠	٩٦,٣	٣,٧
٢٠١١	٩٨٨٧٦	٣٨١٨	١٠٢٦٩٤	٩٦,٣	٣,٧
٢٠١٢	١٤٥٦٣٠	١٢٣٦٥	١٥٧٩٩٥	٩٢,٢	٧,٨
٢٠١٣	١٧١٦١٤	٤٤٦١٠	٢١٦٢٢٤	٧٩,٤	٢٠,٦

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:
- **وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية للمدة (٢٠٠٠ـ ٢٠١١)، جمهورية العراق، صفحات متفرقة.**
- **وكذلك التقديرات الفعلية لإجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق لسنة ٢٠١٣، مصدر سابق، صفحات متفرقة.**
- **الاعمدة (٣ و ٤ و ٥) من إعداد الباحث.**

٢ـ نسبة مساهمة الاستثمارات الخاصة في تكوين الـ GDP.

شهدت السنوات (٢٠٠٠- ٢٠١٣)، تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض في نسبة مساهمة الاستثمارات الخاصة في تكوين الـ GDP في العراق، وذلك بسبب مساهمة القطاع الخاص في كل من القطاعات التوزيعية، التي بلغت حوالي (٤٠,٧٪) عام ٢٠٠٨، وقطاع الخدمات المتمثل بـ (تجارة الجملة والمفرد، والنقل، والانشطة العقارية)، التي ارتفعت مساهمتها من (٧٪) عام ٢٠٠٢ إلى (٣٠,٣٪) عام ٢٠٠٨ وجاء ذلك نتيجة ارتفاع نسبة مساهمة ملكية دور السكن الذي يعود مجمله إلى القطاع الخاص فقد ارتفع من (٣,٥٪) عام ٢٠٠٣ إلى (٢٦٪)

عام ٢٠٠٨، ويعود السبب في تلك الزيادة إلى ارتفاع معدل الايجارات للقطاع الخاص متأثراً بالظروف التي مربها البلد بعد عام ٢٠٠٣[٢٢]، وفي عام ٢٠٠٧ ازدادت نسبة مساهمة القطاع الخاص في توليد الناتج المحلي من (٣٠,٩٪) عام ٢٠٠٧ إلى (٣٤,٦٪) عام ٢٠١٠[٢٣]. وفي عام ٢٠١٣ ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الخاص في توليد الناتج المحلي الاجمالي حسب الانشطة الاقتصادية لتصل إلى (٣٢,٧٪) بعد أنَّ كانت تبلغ (٣٠,٩٪) عام ٢٠١٢ و (٣٠,٥٪) عام ٢٠١١. ويمكن توضيح ذلك في الجدول رقم (٣)

الجدول رقم (٣) نسبة مساهمة الاستثمارات الخاصة في تكوين الـ GDP بالأسعار الثابتة في العراق للمدة (٢٠٠٠ـ٢٠١٣)

السنوات	الاستثمارات الخاصة (مليون دينار عراقي)	GDP بالأسعار الثابتة (مليون دينار عراقي)	نسبة المساهمة الاستثمارات الخاصة في تكوين الـ GDP %
٢٠٠٠	٢٢٤٢	٤٢٣٥٨٦	٠,٥٣
٢٠٠١	٣٤٤٢	٤٣٣٣٥١	٠,٧٩
٢٠٠٢	٥٩١٥	٤٠٣٤٤٩	١,٤٧
٢٠٠٣	-	٢٦٩٩٠٤	-
٢٠٠٤	٣٠٤٢	٤١٦٠٧٨	٠,٧٣
٢٠٠٥	٢٣٣١	٤٣٤٣٨٨	٠,٥٤
٢٠٠٦	٣٧٣٥	٤٧٨٥١٤	٠,٧٨
٢٠٠٧	٢٥٧١	٤٨٥١٠٦	٠,٥٣
٢٠٠٨	٢٤٥٣	٥١٧١٦٦	٠,٤٧
٢٠٠٩	٤٠٣٢	٥٤٧٢٠٨	٠,٧٤
٢٠١٠	٣٧١٦	٥٨٤٩٥٩	٠,٦٤
٢٠١١	٣٨١٨	٦٤٠٨١٧	٠,٦٠
٢٠١٢	١٢٣٦٥	٧٠٠٣٤٧	١,٧٧
٢٠١٣	٤٤٦١٠	٧٦٩٢٢٠	٥,٨٠

المصدر: العمود الثالث من إعداد الباحث.

وعليه يمكن القول إنَّ مساهمة الاستثمارات الخاصة في تكوين الـ GDP في الاقتصاد العراقي كانت متدنية جداً ، وأعلى مساهمة لها لم تتجاوز الـ (٦٪) في عام ٢٠١٣، ويجسد هذا الأمر بشكل واضح التراجع الكبير في أداء القطاع الخاص وضعف مساهمته في النشاط الاقتصادي في العراق. ويمكن إجراء المقارنة بين نسبة مساهمة الاستثمارات العامة والخاصة في تكوين الـ GDP في الجدول رقم (٤)، إذ تبين لنا أنَّ نسبة مساهمة الاستثمارات العامة في تكوين الـ GDP أكبر من نسبة مساهمة الاستثمارات الخاصة في تكوين الـ GDP، وهذا الأمر يدل على المكانة الكبيرة التي يحتلها القطاع العام في الأنشطة الاقتصادية الانتاجية

المتمثلة باضطلاع قطاع النفط الخام بمهمة قيادة الاقتصاد العراقي برمته. وهذا ما يؤكد بقاء القطاع العام ركيزة أساس في الدولة. ويمكن توضيح نسبة مساهمة الاستثمارات العامة والخاصة في تكوين الـ GDP في الجدول رقم (٤)

الجدول رقم (٤) نسبة مساهمة الاستثمارات العامة والخاصة في تكوين الـ GDP بالأسعار الثابتة في العراق للمدة (٢٠٠٠ـ ٢٠١٣)

السنوات	الاستثمارات العامة (مليون دينار عراقي) (١)	الاستثمارات الخاصة (مليون دينار عراقي) (٢)	GDP بالأسعار الثابتة (مليون دينار عراقي) (٣)	نسبة المساهمة الاستثمارات العامة في تكوين الـ GDP % (٤)	نسبة المساهمة الاستثمارات الخاصة في تكوين الـ GDP % (٥)
٢٠٠٠	٢٥٩٦٧	٢٢٤٢	٤٢٣٥٨٦	٦,١٣	٠,٥٣
٢٠٠١	٤٢٣٨٣	٣٤٤٢	٤٣٣٣٥١	٩,٧٨	٠,٧٩
٢٠٠٢	٢٧٢٦٧	٥٩١٥	٤٠٣٤٤٩	٦,٧٦	١,٤٧
٢٠٠٣	-	-	٢٦٩٩٠٤	-	-
٢٠٠٤	٤٠٢٣٨	٣٠٤٢	٤١٦٠٧٨	٩,٦٧	٠,٧٣
٢٠٠٥	٨٤١٧٥	٢٣٣١	٤٣٤٣٨٨	١٩,٣٨	٠,٥٤
٢٠٠٦	١٦٨٣٨٩	٣٧٣٥	٤٧٨٥١٤	٣٥,١٩	٠,٧٨
٢٠٠٧	٥٤٠٠٢	٢٥٧١	٤٨٥١٠٦	١١,١٣	٠,٥٣
٢٠٠٨	٩٧٠٣٤	٢٤٥٣	٥١٧١٦٦	١٨,٧٦	٠,٤٧
٢٠٠٩	٥٥١٦٦	٤٠٣٢	٥٤٧٢٠٨	١٠,٠٨	٠,٧٤
٢٠١٠	٩٧٩٩٤	٣٧١٦	٥٨٤٩٥٩	١٦,٧٥	٠,٦٤
٢٠١١	٩٨٨٧٦	٣٨١٨	٦٤٠٨١٧	١٥,٤٣	٠,٦٠
٢٠١٢	١٤٥٦٣٠	١٢٣٦٥	٧٠٠٣٤٧	٢٠,٧٩	١,٧٧
٢٠١٣	١٧١٦١٤	٤٤٦١٠	٧٦٩٢٢٠	٢٢,٣١	٥,٨٠

المصدر: الاعمدة (٤) و(٥) من إعداد الباحث.

٣ـ عدد الأيدي العاملة في القطاع الخاص.

شهدت السنوات (٢٠٠٠- ٢٠٠٤) زيادة في عدد الأيدي العاملة في القطاع الخاص، ويرجع ذلك إلى وجود وفرة من العمالة الوافدة في سوق العمل في الاقتصاد العراقي، وهي التي تتركز في المهن غير العلمية والفنية التي تتميز بقبول الأجر المتدني. أما السنوات (٢٠٠٥- ٢٠٠٨)، فقد شهدت انخفاضاً في عدد الأيدي العاملة بالقطاع الخاص، ويرجع ذلك إلى غياب القوانين التي تنظم عمل القطاع الخاص؛ إذ لا يوجد تشريع قانوني يحمي العاملين في هذا القطاع لتنظيم العمل بين العمال وأرباب العمل الذين يقومون بتسريح العاملين وخاصة في مشاريع المقاولات، فضلاً عن ذلك عدم وجود الحقوق التقاعدية والضمانات الاجتماعية للعاملين في القطاع الخاص، الأمر الذي جعل القطاع الخاص حالياً غير مضمون العمل فيه؛ إذ يجعل الخريجين والباحثين عن فرص العمل يلجأون إلى القطاع الحكومي. ويمكن توضيح ذلك في الجدول رقم (٥).

الجدول رقم (٥) عدد الايدي العاملة في القطاع الخاص في العراق للمدة (٢٠٠٠ـ ٢٠١١) (الف عامل)

السنوات	العاملون بالقطاع الخاص	السنوات	العاملون بالقطاع الخاص
٢٠٠٠	١١٥٨١	٢٠٠٦	٧٣٥٠
٢٠٠١	٣٣٦٠٢	٢٠٠٧	٢٤٢١٠
٢٠٠٢	١٠٩٢٦٧	٢٠٠٨	١٤٥١٢
٢٠٠٣	١٧٦٤٦	٢٠٠٩	٣٨٢٢٧
٢٠٠٤	٤٢٠٢٩	٢٠١٠	٣٦٣٤٦
٢٠٠٥	٤١٤٠١	٢٠١١	٣٦٨٩٨

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، جمهورية العراق، المجموعة الاحصائية للأعوام (٢٠٠٤، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١٣)، قطاع البناء والتشييد، صفحات متفرقة.

ويمكن إجراء المقارنة ما بين أعداد العاملين بالقطاعين العام والخاص في العراق عن طريق الجدول رقم (٦)، اذ يتبين لنا أنَّ العمالة في القطاع الخاص أكبر من العمالة في القطاع العام، ويرجع ذلك إلى وجود وفرة من العمالة الوافدة في سوق العمل، وهي التي تنحصر في المهن التي لا تحتاج تخصصاً دقيقاً أو مهارة في العمل و تتميز بقبول الأجر المتدني، علماً أنَّ العمالة في القطاع العام آخذة بالتزايد في إعداد العاملين في القطاع الحكومي، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها، وجود بعض المفاهيم السائدة للأمان الوظيفي في القطاع العام بالمقارنة مع القطاع الخاص، وكذلك سهولة الاجراءات المتعلقة بالترقيات والاجازات الوظيفية للعاملين بالقطاع الحكومي بالمقارنة مع القطاع الخاص، وكذلك وجود تفاوت في هيكل الأجور والمزايا المالية بين القطاعين الحكومي والخاص، فالمزايا المالية التي يتمتع بها موظف القطاع الحكومي تفوق تلك الموجودة في القطاع الخاص؛ إذ إنَّ استمرار التخبط الحكومي بإقرار القوانين و تحديد المزايا المالية لموظفي القطاع الحكومي من شأنه أن يكون سبباً لعزوف المواطنين عن العمل في القطاع الخاص. أما الأهمية النسبية لتزايد إعداد العاملين في القطاع الخاص فهي أكبر من الأهمية النسبية لأعداد العاملين في القطاع العام، وهذا الأمر يعزى ليس إلى المكانة التي يحتلها القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي وإنّما إلى إضطرار لجوء أعداد كبيرة من القادرين على العمل والراغبين فيه من الخريجين أو غير الخريجين، الى الحصول على العمل وإن كان ذا مردود متواضع في القطاع الخاص، وذلك لعدم توافر فرص للعمل في القطاع العام، الذي يعول عليه كثيراً في هذا الأمر، وذلك بحكم ما يمتلكه من ضمانات وظيفية للأفراد. ويمكن توضيح الأهمية النسبية لعدد الأيدي العاملة في القطاعين العام والخاص في العراق في الجدول الآتي:-

الجدول رقم(٦) الأهمية النسبية لعدد الأيدي العاملة في القطاعين العام والخاص من إجمالي قوة العمل في العراق للمدة (٢٠٠٠ـ ٢٠١١) (الف عامل)

السنوات	العاملون بالقطاع العام (١)	العاملون بالقطاع الخاص (٢)	مجموع الايدي العاملة (٣) (١+٢)	الأهمية النسبية لعدد الايدي العاملة في القطاع العام من إجمالي قوة العمل (٤) %	الأهمية النسبية لعدد الايدي العاملة في القطاع الخاص من إجمالي قوة العمل (٥) %
٢٠٠٠	٢٧٢٦	١١٥٨١	١٤٣٠٧	١٩,١	٨٠,٩
٢٠٠١	٤٤٤٦	٣٣٦٠٢	٣٨٠٤٨	١١,٧	٨٨,٣
٢٠٠٢	٥٤٥٤	١٠٩٢٦٧	١١٤٧٢١	٤,٨	٩٥,٢
٢٠٠٣	-	١٧٦٤٦	-	-	١٠٠
٢٠٠٤	٢٨٨٤	٤٢٠٢٩	٤٤٩١٣	٦,٤	٩٣,٦
٢٠٠٥	٣٠٣٨	٤١٤٠١	٤٤٤٣٩	٦,٨	٩٣,٢
٢٠٠٦	٦٠٤٨	٧٣٥٠	١٣٣٩٨	٤٥,١	٥٤,٩
٢٠٠٧	١٠٦٥٨	٢٤٢١٠	٣٤٨٦٨	٣٠,٦	٦٩,٤
٢٠٠٨	٢١٩٠٢	١٤٥١٢	٣٦٤١٤	٦٠,٠	٤٠,٠
٢٠٠٩	٢٠٠٠٠	٣٨٢٢٧	٥٨٢٢٧	٣٤,٣	٦٥,٧
٢٠١٠	٥٦٥٢٨	٣٦٣٤٦	٩٢٨٧٤	٦٠,٩	٣٩,١
٢٠١١	٢٣٢٤٢	٣٦٨٩٨	٦٠١٤٠	٣٨,٦	٦١,٤

المصدر: الاعمدة (٣ و ٤ و٥) من إعداد الباحث.

٤ـ حجم تكوين رأس المال الثابت في القطاع الخاص.

شهدت السنوات (٢٠٠٠- ٢٠٠٤) تطورات مستمرة في حجم تكوين رأس المال الثابت في القطاع الخاص، وهذا الأمر يعود إلى تغلب صفة العمل الفردي والمنشآت الصغيرة من حيث التنظيم أو الاستثمار أو الانتاج، فضلاً عن ذلك إنَّ اتجاهات الاستثمار تميل للتوجه نحو الأنشطة ذات الربح المضمون عن طريق البحث عن مشاريع تكون فيها مدة الاسترداد لرأس المال قصيرة[٢٤]. أما السنوات (٢٠٠٤- ٢٠٠٨) فقد شهدت انخفاضاً في حجم تكوين رأس المال الثابت في القطاع الخاص، ويعود هذا الانخفاض إلى توقف المشروعات الصناعية الخاصة إمّا بسبب التدمير وإمّا ارتفاع تكاليف الانتاج أو انعدام الطلب المحلي على منتجاته بفعل إغراق السوق المحلية بالسلع المستوردة، ومما عزز من هذه الانتكاسة انعدام الأمن واستهداف رجال الأعمال، فكانت النتيجة هروب المنظمين ورؤوس الأموال إلى دول الجوار بحثاً عن الاستقرار والأمان واستثمار أموالهم. ويمكن توضيح نتائج ذلك في الجدول رقم (٧).

الجدول (٧) حجم تكوين رأس المال الثابت في القطاع الخاص في العراق بالأسعار الثابتة للمدة (٢٠٠٠ـ ٢٠١٣) (مليون دينار عراقي)

السنوات	حجم تكوين رأس المال الثابت في القطاع الخاص	السنوات	حجم تكوين رأس المال الثابت في القطاع الخاص
٢٠٠٠	٢٢٤٢	٢٠٠٧	٢٥٧١
٢٠٠١	٣٤٤٢	٢٠٠٨	٢٤٥٣
٢٠٠٢	٥٩١٥	٢٠٠٩	٤٠٣٢
٢٠٠٣	-	٢٠١٠	٣٧١٦
٢٠٠٤	٣٠٤٢	٢٠١١	٣٨١٨
٢٠٠٥	٢٣٣١	٢٠١٢	١٢٣٦٥
٢٠٠٦	٣٧٣٥	٢٠١٣	٤٤٦١٠

المصدر: من إعداد الباحث.

ويمكن إجراء المقارنة ما بين حجم تكوين رأس المال الثابت في القطاعين العام والخاص عن طريق الجدول رقم (٨)، ومنه يتضح أنهً في المدة (٢٠٠٠- ٢٠١٣) أنَّ حجم تكوين رأس المال الثابت في القطاع العام أكبر من حجم تكوين رأس المال في القطاع الخاص، وهذا الأمر يدل على سيطرة كاملة للقطاع العام. أما الأهمية النسبية لحجم تكوين رأس المال الثابت في القطاعين العام والخاص في العراق، فيمكن متابعتها من الجدول المذكور، فالسنوات (٢٠٠٠-٢٠١٣) تدل على أنَّ الأهمية النسبية لحجم تكوين رأس المال الثابت في القطاع العام أكبر من الأهمية النسبية لحجم تكوين رأس المال الثابت في القطاع الخاص، وهذا الأمر يدل على المساهمة الكبيرة للقطاع العام في تكوين رأس المال الثابت الإجمالي عن طريق تنامي الاستثمارات الحكومية بمجمل مكوناته. إنَّ الزيادات في تكوين رأس المال الثابت للقطاع العام لا تمثل زيادات حقيقية أي خلق طاقات انتاجية جديدة بقدر ما هي في جانب كبير منها تمثل تعويضاً وتغطية لآثار الدمار المادي والاندثار الفني الذي لحق بالطاقات الانتاجية التي كانت قائمة فعلاً[٢٥]. وعلى النقيض من ذلك نجد الأهمية النسبية لحجم تكوين رأس المال الثابت في القطاع الخاص من حجم تكوين رأس المال الثابت الإجمالي، فقد كانت محدودة أو متدنية جداً، لعدة أسباب منها: عدم إقدام القطاع الخاص على الاستثمار إلا في مجالات محدودة أغلبها تجارية[٢٦]، وهروب الأموال الى الخارج، وتوجه أغلب رؤوس أموال القطاع الخاص الى الأعمال التجارية القصيرة الأجل والسريعة الاسترداد خوفاً من انخفاض قيمة العملة، فضلاً عن الظروف السياسية والأمنية التي حجمت من الدور الاستثماري

للقطاع الخاص، وضعف الدور التمويلي للجهاز المصرفي وتوجهه نحو تمويل القطاع العام لتغطية عجز الموازنة[٢٧]. ويمكن توضيح ذلك في الجدول رقم (٨).

الجدول رقم (٨) الأهمية النسبية لحجم تكوين رأس المال الثابت في القطاعين العام والخاص في العراق بالأسعار الثابتة للمدة (٢٠٠٠ـ ٢٠١٣) (مليون دينار عراقي)

السنوات	حجم تكوين رأس المال الثابت في القطاع العام (١)	حجم تكوين رأس المال الثابت في القطاع الخاص (٢)	حجم تكوين رأس المال الثابت الإجمالي (٣) (٢+١)	الأهمية النسبية لحجم تكوين رأس المال الثابت في القطاع العام % (٤)	الأهمية النسبية لحجم تكوين رأس المال الثابت في القطاع الخاص % (٥)
٢٠٠٠	٢٥٩٦٧	٢٢٤٢	٢٨٢٠٩	٩٢,١	٧,٩
٢٠٠١	٤٢٣٨٣	٣٤٤٢	٤٥٨٢٥	٩٢,٥	٧,٥
٢٠٠٢	٢٧٢٦٧	٥٩١٥	٣٣١٨٢	٨٢,٢	١٧,٨
٢٠٠٣	-	-	-	-	-
٢٠٠٤	٤٠٢٣٨	٣٠٤٢	٤٣٢٨٠	٩٢,٩	٧,٠٢
٢٠٠٥	٨٤١٧٥	٢٣٣١	٨٦٥٠٦	٩٧,٣	٢,٧
٢٠٠٦	١٦٨٣٨٩	٣٧٣٥	١٧٢١٢٤	٩٧,٨	٢,٢
٢٠٠٧	٥٤٠٠٢	٢٥٧١	٥٦٥٧٣	٩٥,٥	٤,٥
٢٠٠٨	٩٧٠٣٤	٢٤٥٣	٩٩٤٨٧	٩٧,٥	٢,٥
٢٠٠٩	٥٥١٦٦	٤٠٣٢	٥٩١٩٨	٩٣,٢	٦,٨
٢٠١٠	٩٧٩٩٤	٣٧١٦	١٠١٧١٠	٩٦,٣	٣,٧
٢٠١١	٩٨٨٧٦	٣٨١٨	١٠٢٦٩٤	٩٦,٣	٣,٧
٢٠١٢	١٤٥٦٣٠	١٢٣٦٥	١٥٧٩٩٥	٩٢,٢	٧,٨
٢٠١٣	١٧١٦١٤	٤٤٦١٠	٢١٦٢٢٤	٧٩,٤	٢٠,٦

المصدر: الاعمدة (٣ و ٤و ٥) من إعداد الباحث.

٥ـ نسبة مساهمة حجم الاستثمارات الخاصة في إجمالي الصادرات.

شهدت السنوات (٢٠٠٠- ٢٠١٣) تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض في نسبة مساهمة حجم الاستثمارات الخاصة في تكوين إجمالي الصادرات، وهذا التذبذب في كثير من الأحيان يميل إلى الارتفاع؛ وذلك بسبب إصدار الحكومة العراقية قانون (رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦) الذي يسعى إلى تشجيع القطاع الخاص العراقي والأجنبي للاستثمار في العراق عن طريق توفير التسهيلات اللازمة لتأسيس المشاريع الاستثمارية وتعزيز القدرة التنافسية للمشاريع المشمولة بأحكام هذا القانون في الأسواق المحلية والأجنبية وتنمية الموارد البشرية حسب متطلبات السوق وتوفير فرص العمل للعراقيين وحماية ممتلكات المستثمرين وحقوقهم، وتوسيع الصادرات، وتعزيز ميزان المدفوعات والميزان التجاري للعراق. ويمكن توضيح ذلك في الجدول رقم (٩).

الجدول (٩) نسبة مساهمة حجم الاستثمارات الخاصة في تكوين إجمالي الصادرات في العراق بالأسعار الثابتة للمدة (٢٠٠٠ـ ٢٠١٣)

السنوات	حجم الاستثمارات الخاصة (مليون دينار عراقي)	إجمالي الصادرات (مليون دولار)	نسبة مساهمة حجم الاستثمارات الخاصة في إجمالي الصادرات %
٢٠٠٠	٢٢٤٢	١٨٧٤٢	١١,٩
٢٠٠١	٣٤٤٢	١٢٨٧٢	٢٦,٧
٢٠٠٢	٥٩١٥	١٢٢١٨	٤٨,٤
٢٠٠٣	-	٩٧١١	-
٢٠٠٤	٣٠٤٢	١٧٨١٠	١٧,١
٢٠٠٥	٢٣٣١	٢٣٦٩٧	٩,٨
٢٠٠٦	٣٧٣٥	٣٠٥٢٩	١٢,٢
٢٠٠٧	٢٥٧١	٣٩٥٨٧	٦,٥
٢٠٠٨	٢٤٥٣	٦٣٧٢٦	٣,٨
٢٠٠٩	٤٠٣٢	٣٩٤٣٠	١٠,٢
٢٠١٠	٣٧١٦	٥١٧٦٤	٧,٢
٢٠١١	٣٨١٨	٧٩٦٨١	٤,٨
٢٠١٢	١٢٣٦٥	٩٤٢٠٩	١٣,١
٢٠١٣	٤٤٦١٠	٨٩٦٧٨	٤٩,٧

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:-
- مجموعة النشرة السنوية للأعوام (٢٠٠٠- ٢٠١٤)، احصاءات التجارة الخارجية، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، البنك المركزي العراقي، جمهورية العراق.
- العمود الثالث من إعداد الباحث.

ويمكن إجراء المقارنة ما بين نسبة مساهمة الاستثمارات العامة والخاصة في تكوين إجمالي الصادرات في العراق عن طريق الجدول رقم (١٠)، إذ يتبين لنا أنَّ نسبة مساهمة حجم الاستثمارات العامة في تكوين إجمالي الصادرات أكبر من نسبة مساهمة حجم الاستثمارات الخاصة في تكوين إجمالي الصادرات، وهذا الأمر يدل على المكانة الكبيرة التي يحتلها القطاع العام في التجارة الخارجية، وعلى النقيض من ذلك نجد مساهمة حجم الاستثمارات الخاصة في تكوين إجمالي الصادرات، فقد كانت متدنية جداً، وهذا الأمر يعود إلى عدة أسباب منها، عدم مساندة الدولة المنتج المحلي في عملية تصدير منتجاته، وعدم وجود صندوق لدعم الصادرات. ويمكن توضيح ذلك في الجدول رقم (١٠).

الجدول رقم (١٠) نسبة مساهمة الاستثمارات العامة والخاصة في تكوين إجمالي الصادرات في العراق بالأسعار الثابتة للمدة (٢٠٠٠ـ ٢٠١٣)

السنوات	حجم الاستثمارات العامة (مليون دينار عراقي)	حجم الاستثمارات الخاصة (مليون دينار عراقي)	إجمالي الصادرات (مليون دولار)	نسبة مساهمة حجم الاستثمارات العامة في إجمالي الصادرات %	نسبة مساهمة حجم الاستثمارات الخاصة في إجمالي الصادرات %
٢٠٠٠	٢٥٩٦	٢٢٤٢	١٨٧٤٢	١٣,٩	١١,٩
٢٠٠١	٤٢٣٨	٣٤٤٢	١٢٨٧٢	٣٢,٩	٢٦,٧
٢٠٠٢	٢٧٢٦	٥٩١٥	١٢٢١٨	٢٢,٣	٤٨,٤
٢٠٠٣	-	-	٩٧١١	-	-
٢٠٠٤	٤٠٢٣	٣٠٤٢	١٧٨١٠	٢٢,٦	١٧,١
٢٠٠٥	٨٤١٧	٢٣٣١	٢٣٦٩٧	٣٥,٥	٩,٨
٢٠٠٦	١٦٨٣٨	٣٧٣٥	٣٠٥٢٩	٥٥,٢	١٢,٢
٢٠٠٧	٥٤٠٠	٢٥٧١	٣٩٥٨٧	١٣,٦	٦,٥
٢٠٠٨	٩٧٠٣	٢٤٥٣	٦٣٧٢٦	١٥,٢	٣,٨
٢٠٠٩	٥٥١٦	٤٠٣٢	٣٩٤٣٠	١٣,٩	١٠,٢
٢٠١٠	٩٧٩٩	٣٧١٦	٥١٧٦٤	١٨,٩	٧,٢
٢٠١١	٩٨٨٧	٣٨١٨	٧٩٦٨١	١٢,٤	٤,٨
٢٠١٢	١٤٥٦٣	١٢٣٦٥	٩٤٢٠٩	١٥,٥	١٣,١
٢٠١٣	١٧١٦١	٤٤٦١٠	٨٩٦٧٨	١٩,١	٤٩,٧

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:-
- مجموعة النشرة السنوية للأعوام (٢٠٠٠- ٢٠١٤)، احصاءات التجارة الخارجية، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، البنك المركزي العراقي، جمهورية العراق.
- الاعمدة (٤ و٥) من إعداد الباحث.

المحور الرابع: نقاط الضعف الأساسية في القطاع الخاص في العراق.

تتجه الأنظار بين الحين و الآخر نحو الاهتمام بالقطاع الخاص في العراق، لغرض سد الحاجة لبعض السلع التي يحتاجها المستهلك المحلي، و بالذات في الأوقات التي شهدت تعثراً في الاستيراد من الخارج بفعل الحروب أو العقوبات الاقتصادية أو الظروف الأمنية أو السياسية.... الخ، كذلك تم الاهتمام بهذا القطاع لغرض استيعابه الأيدي العاطلة عن العمل بسبب الظروف نفسها. بينما في ظل اقتصادات أفضل و أكثر تقدماً، نجد أنَّ وجود القطاع الخاص فضلاً عن التسويفات السابقة، يُعَد ملحاً في الاقتصاد نتيجة اعتماد مبدأ المشاركة في رأس المال و الخبرات وامتلاك التكنولوجيا المتطورة، التي تضافرت مع ما سبق، وهو ما لا يوجد في الاقتصاد العراقي[٢٨]. كذلك حاولت الدولة تشجيع القطاع الخاص في العراق بعد تراجع معدلات النمو في القطاعات الاقتصادية نهاية عقد التسعينيات، وقامت الحكومة بإصدار قانون الاستثمار في العام ١٩٩٨ الذي يُعد خطوة جيدة لتشجيع الاستثمار الوطني في العراق. وقامت في العام ٢٠٠١ بتأسيس صندوق التنمية لتمويل النشاط

الاستثماري الخاص برأس مال بلغ (٧٠) مليون دولار و (٥٠) مليار دينار عراقي. إلاّ أنَّ الصندوق لم تتح له الفرصة لدعم حركة الاستثمار في العراق؛ إذ تمكن الصندوق في العام ٢٠٠٢ من تمويل نحو ١٩ مشروعاً صناعياً في عموم العراق بكلفة بلغت (١٠) مليار دينار عراقي. إلاّ أنَّ الصندوق توقف نشاطه بعد الاحتلال في العام ٢٠٠٣ بسبب قيام وزارة المالية بتجميد أموال الصندوق[٢٩]. ولعلَّ عدم الاستقرار السياسي والأمني وانخفاض مستوى الخدمات بشكل كبير أدى إلى انهيار هذا القطاع الامر الذي أثر بشكل واضح وكبير في قطاعات اقتصادية واسعة نتيجة الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي، وكذلك الأمر فيما يتعلق بعدم التوازن في القطاعات الانتاجية والتنموية وهو ما أثر في أداء القطاع الخاص المحلي والأجنبي، وأصبح من غير الممكن أن يعول عليه بمفرده في رفع معدلات الاستثمار فضلاً عن فاعلية السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الدولة[٣٠]. إنَّ ما يتسم به القطاع الخاص في العراق يمكن توضيحه في مجموعة من النقاط يمكن أن نذكر بعضها على النحو الآتي:-

١- إنَّ القطاع الخاص العراقي يعاني من ضعف القدرات التنظيمية والتمويلية، إذ لا تمثل ممتلكاته بالشكل النقدي إلاّ نسبة قليلة من الثروة القومية الكلية.

٢- يميل القطاع الخاص العراقي إلى الاستثمار في الأنشطة ذات الربح المضمون والاعظم (Maximum profit) وهذا ما أدى -خاصة في العقد الأخير- إلى نزوح العاملين في القطاع الصناعي الخاص إلى القطاع التجاري أو الخدمي بالنظر لما فيهما من ربح سريع وآني.

٣- القطاع الخاص العراقي خاضع دائما للضغوط التضخمية الناجمة عن الارتفاعات المستمرة في المستوى العام للأسعار وهذا بدوره يؤدي إلى ضعف مساهمات هذا القطاع في كثير من المؤشرات الاقتصادية الكلية ومنها الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي[٣١].

٤- القطاع الخاص العراقي يغلب عليه صفة العمل الفردي والمنشأة الصغيرة؛ إذ أنَّ الصناعة الصغيرة بلغت ذروتها عام ٢٠٠٠ اذ وصل عدد المنشآت (٧٧) ألفاً، وعدد العاملين حوالي (١٦٥) ألفاً أي أنَّ متوسط حجم هذه المنشأة (٢) من القوى العاملة

تقريبا، وهذا يبين أنَّ هذا النوع من الصناعات عبارة عن مشاغل صغيرة فعلاً يغلب عليها الطابع الفردي وبتقنيات بسيطة(٣٢).

٥- تقادم وسائل الانتاج وهيمنة الأساليب القديمة وغير الكفؤة وهو ما أثر سلباً على تدني مستويات الانتاج إلى جانب عدم اضافة خطوط انتاجية جديدة أو ادخال تكنولوجية حديثة، الأمر الذي أدى ويؤدي إلى ارتفاع تكاليف الانتاج، ومن ثم ضعف القدرة على منافسة المنتوجات والسلع الاجنبية أو انعدامها هذا فيما يخص - على الاقل- القطاع الزراعي والصناعي، أما ما يخص قطاع الخدمات- خاصة القطاع المالي والمصرفي- فالواقع يشير إلى أنَّ هذا القطاع تخلف في مجال التقنيات المستخدمة بالنظر لعدم مواكبة التطورات التقنية والتكنولوجية خاصة ما يتعلق بعملية المقاصة الالكترونية السريعة، كذلك كم الخدمات المقدمة للعملاء ونوعها(٣٣).

نستنتج مما سبق أنَّ القطاع الخاص لا يمكن له وفي ظل الظروف السياسية والاقتصادية الحالية وفي ظل ما يتسم به من نقاط ضعف واضحة المعالم أن يقود عملية الاصلاح الاقتصادي والتحول نحو اقتصاد السوق. إذن لابد من إعادة النظر في دور الدولة وتخليها بشكل تدريجي عن بعض النشاطات الاقتصادية، ولاسيما في مجال الصناعة والزراعة، ولابد من رسم سياسات مالية ونقدية تنسجم مع تطلعات القطاع الخاص، فمثلاً أنَّ السياسة النقدية الحالية (الانكماشية) هي بغير تطلعات هذا القطاع الذي يرمي الحصول على الاقراض وبأسعار فائدة معتدلة، وأنَّ لجوء البنك المركزي إلى المبالغة في سياسة الانكماش عن طريق زيادة سعر الفائدة، من شأنه أن يؤدي إلى الاحجام عن تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة ويقلص حجم القطاع الخاص. فضلاً عن ذلك إنَّ السياسة المالية لابد لها أن تحتوي على حوافز تمويلية وأخرى مالية تدعم توجهات القطاع الخاص وأهدافه.

المحور الخامس: القيود أو المعوقات التي تقف أمام القطاع الخاص في العراق:

يعاني القطاع الخاص في العراق من مجموعة من المشاكل والمعوقات التي تحول دون تطوره، ومن هذه المعوقات ما يأتي:-

١- ضبابية المناخ الاستثماري وشيوع عدم الثقة في سياسات الدولة تجاه القطاع الخاص بسبب قيام الدولة بتأميم كثير من مشاريع القطاع الخاص في الستينيات من القرن الماضي.

٢- هيمنة الدولة على السياسات المصرفية في العراق واحتكارها للنشاط المصرفي، على الرغم من السماح للقطاع الخاص بإنشاء مصارف خاصة. وهو ما حال دون أن يؤدي القطاع الخاص عمله في تعبئة مدخرات الأفراد بغية استثمارها في مشروعات استثمارية كبيرة(٣٤).

٣- تدهور الوضع الأمني وعدم الاستقرار السياسي في البلد.

٤- الافتقار إلى سياسات واستراتيجيات تدعم القطاع الخاص، فضلاً عن قدم الإطارين القانوني والتنظيمي الذين صمما لاقتصاد مخطط مركزياً وتعقيدهما.

٥- تعقيد الحلقات البيروقراطية وتفشي ظاهرة الفساد المالي والاداري الذي ينتاب هيئات الاستثمار(٣٥).

٦- عدم الوضوح لعمل القطاع الخاص في الفعالية التنموية في ظل غياب رؤية تأشيرية محددة المعالم لهذا العمل عند إعادة هيكلة الاقتصاد وبناء قاعدته الانتاجية.

٧- الاعتماد على أنظمة الحماية والدعم المقدمة من قبل الدولة بدلاً من أنظمة المنافسة، الأمر الذي جعل القطاع الخاص العراقي يسقط من حساباته وقراراته الاستثمارية معايير الكفاءة والمنافسة.

٨- قصور البنية التحتية والخدمات الأساس للقطاع الخاص، وهو ما أسهم في تردي موقعه التنافسي محلياً واقليمياً ودولياً.

٩- ضعف القاعدة المعرفية والمعلوماتية والتكنولوجية للقطاع الخاص فعمق ذلك انعدام قدرته على استيعاب متغيرات السوق العالمية المتسارعة ومواكبتها كإحدى عناصر المنافسة والنفاذ إلى الأسواق الخارجية(٣٦).

المحور السادس: سبل النهوض بالقطاع الخاص في العراق

لعلَّ تعزيز دور القطاع الخاص العراقي وتحفيزه على احتلال مكانه الريادي يمكن أن يسهم في تنشيط الاقتصاد الوطني وفك الاختناق المالي الذي يعاني منه البلد ويمكن توضيح ذلك عن طريق حزمة من الاصلاحات متمثلةً بالآتي:-

١- توسيع دائرة الاقراض المصرفي عن طريق تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

٢- المشاركة في تأسيس شركات خاصة (الشركات القابضة المصرفية) لغرض تنويع أنشطة البنوك من جهة ولغرض تحقيق عائد مباشر للبلد عن طريق فتح مجالات الاستثمار وفرص العمل عبر مشاريع القطاع الخاص (الانتاجية والخدمية) التي تقوم بتمويلها.

٣- فتح باب المشاركة الاجنبية بتأسيس عقد الشراكة بين الشركة الاقليمية من جهة وشركات القطاع الخاص المحلية في البلد المستهدف بالاستثمار من جهة أخرى عن طريق سن التشريعات الجاذبة له وتخفيف القيود على المستثمر الأجنبي[٣٧].

٤- ضرورة إنشاء مؤسسة أو ديوان مستقل مرتبط بمجلس الوزراء مهمته التنسيق مع الجانب الحكومي لأجل المشاركة في القرار الاقتصادي الذي يتعلق بالقطاع الخاص بما يفضي إلى ضمان تنفيذ القرارات ومتابعتها ويفضل أن تكون القيادة لهذه المؤسسة لأحد رجال الأعمال البارزين المشهود لهم بالوطنية والخبرة والكفاءة.

٥- ضرورة انشاء صندوق وطني لدعم الاستثمار الخاص وتشجيعه أو إنشاء بنك لتنمية القطاع الخاص أو كليهما لضمان الاستثمار الخاص، ولاسيما في المشاريع الانتاجية التي تسهم في تشغيل أكبر عدد ممكن من العمالة، وبالنسبة للبنك يجب أن يكون له فروع في كل مناطق العراق مهمته تمويل المشاريع الصغيرة، فهنالك حاجة الى رعاية خاصة لمثل هذه المشاريع، فالنشاط الخاص في العراق يهيمن عليه القطاع الفردي الصغير غير المنظم.

٦- القيام بإنشاء مناطق اقتصادية خاصة تتمحور حول نشاط قطاعي معين توفر لها الحماية الأمنية وتوفر لها مستلزمات الخدمات الأساسية(٣٨).

٧- بناء جهاز مصرفي يعمل بآلية واضحة من حيث تسهيل عملية التمويل والاقراض والسرعة في الإنجاز(خصوصاً في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة) وتقديم المزيد من الخدمات سيما في مجال المقاصة والاعتمادات المستندية وبشروط ميسرة والابتعاد عن الروتين والفساد الإداري(٣٩).

٨- ضرورة القيام بإجراءات تقليدية وهي ملزمة لأي دولة ترغب في بناء اقتصاد متطور ديناميكياً وتتمثل هذه الاجراءات في منع إغراق الأسواق المحلية بالسلع المستوردة، وعدم استيراد بضائع تنافس المنتج المحلي مادامت له المواصفات ونسب التقبل نفسها، وعدم السماح للاستيراد الفائض عن الحاجة السنوية.

٩- على الدولة مساعدة المنتج المحلي في عملية تصدير منتجاته كي يضمن استمرار عملية الانتاج، مثلاً إنشاء مجلس أعلى لتنمية الصادرات، ومساعدة المنتج في الحصول على المعلومات اللازمة عن الأسواق الخارجية المحتملة، وكذلك أنشاء صندوق لدعم الصادرات.

١٠- على الهيأة الوطنية للاستثمار وهيئات المحافظات إيجاد آلية لإطلاق برنامج جذب الكفاءات العلمية المهاجرة ورؤوس الأموال ودعم مشاركتها وتقديم عطاءاتها وخبراتها في البناء وتطوير أداء القطاع الخاص وعلى القطاع الخاص في الجانب المقابل عدم الاتكال كلياً على الجانب الحكومي والإغراق في حلم الدعم والتمويل الكامل(٤٠).

الاستنتاجات:-

لقد توصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات نذكر من بينها الآتي:-

١- على الرغم من الدعم الحكومي لمشاريع النشاط الخاص في مختلف مراحل الحكم الس١ياسي في العراق، وجميعها ترى فيه ما يحقق النفع العام للمجتمع إن لم تكن بعض هذه النخب الحاكمة مالكة له، فإنَّ تطوره كان بطيئاً.

٢- الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العراق كان وما يزال غير مستقر، الأمر الذي يمثل عقبة كبيرة أمام أمكانية عمل السياسات الاستثمارية (للقطاع الخاص).

٣- إنَّ مؤشرات أداء القطاع الخاص في العراق كانت متدنية جداً ؛ وذلك بسبب تركيز الدولة العراقية على القطاع العام بوصفه قطاعاً قوياً يحتوي على مصدر أساس واحد متمثلاً بـ (النفط الخام) من دون النظر الى مصادر الدخل الاخرى المتمثلة بـ(الزراعة، والصناعة، والسياحة.... الخ). ولعلّ الظروف التي يمر بها العراق من غياب المناخ الاستثماري، وتدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية والسياسية، وضعف المركز المالي للمستثمر العراقي، وضآلة القواعد المالية للجهاز المصرفي، كل هذه الأمور أدت إلى تهميش عمل القطاع الخاص في العراق.

٤- تشجيع القطاع الخاص على أداء دوره في عملية التنمية الاقتصادية سيخفف العبء الملقى على عاتق الدولة وسيسهم في استقطاب المزيد من الأيدي العاملة العاطلة عن العمل من خلال تحقيق المزيد من التنويع للقاعدة الاقتصادية.

٥- أدت الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عانى منها العراق والتدخل المفرط للدولة في النشاط الاقتصادي الى تواضع أداء القطاع الخاص وارتفاع تكلفة القيام بالأعمال وارتفاع المخاطر بالنسبة للمستثمر المحلي والأجنبي وتدني نسب الإنتاج والإنتاجية في القطاع الخاص.

التوصيات:-

١- تشجيع القطاع الخاص وإعطائه مساحة أكبر بإتاحة فرص أوفر لتنمية الاسهام الكفوء وتعزيزه وذلك عن طريق إصدار قوانين وتشريعات تسهم في تهيئة المناخ الاستثماري المناسب لجذب الاستثمارات التي تؤدي إلى النهوض بالاقتصاد العراقي.

٢- تنويع القاعدة الاقتصادية عن طريق العمل على رفع نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية (الزراعة والصناعة) في الناتج المحلي الاجمالي والعمل على زيادة

مساهمة القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية وتقليل الاعتماد على العائدات النفطية.

٣- توفير الفرص الملائمة للكفاءات والخبرات وأصحاب المهارات الفنية والاقتصادية والإدارية داخل العراق وخارجه بما يمكنها من تحسين مناخ الاستثمار بكل جوانبه وإتاحة الفرص أمام كل القطاعات في العراق والاستثمارات العربية والأجنبية للمشاركة في إقامة البنى التحتية والمشاريع الإنتاجية التي تطور قطاعات الاقتصاد العراقي وتعيد له الحياة والاستقرار.

هوامش البحث

(١) حسن النجفي، عمر الايوبي، معجم المصطلحات التجارية والمصرفية، مراجعة وإشراف (محمد دبس)، أكاديميا، بيروت- لبنان، ٢٠٠٦، ص ٢٨٥.

(٢) إستراتيجية تطوير القطاع الخاص للمدة(٢٠١٤- ٢٠٣٠)، جمهورية العراق، مجلس الوزراء، هيئة المستشارين، نيسان ٢٠١٤، ص٨.

(٣) أحمد الكواز، بيئة ممارسة أنشطة الأعمال ودور القطاع الخاص، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة اجتماعيات الخبراء، الكويت، يونيو ٢٠٠٨، ص ٧.

(٤) مجيد مسعود، دليل المصطلحات التنموية، دار المدى، دمشق ، الطبعة الاولى، ٢٠٠٤، ص ٦٧.

(٥) أحمد عمر الراوي، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ الواقع والتحديات، اصدارات مشروع بغداد عاصمة الثقافة العربية، بغداد، الطبعة الاولى، ٢٠١٣، ص ٢٢٣.

(٦) محمد محمود الامام، محددات الأداء الاقتصادي لكلا القطاعين العام والخاص في الوطن العربي، ندوة القطاع العام والخاص في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص١٠٤.

(٧) منصور الراوي، أقتصاديات العراق والوطن العربي، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ١٩٧٩، ص٦٢.

(٨) عبد المنعم السيد علي، تجربة العراق مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة، ندوة القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع صندوق العربي للأنماء الاقتصادي والاجتماعي، بيروت، ١٩٩٠، ص٣٢٢.

(٩) محمد جواد العبوسي، مشكلات التقدم الاقتصادي في العراق، ج١، معهد الدراسات العربية، القاهرة، ١٩٥٨، ص٤٦.

(١٠) حسن نوري الياسري، القطاع الخاص في العراق الواقع والمستقبل المطلوب، مجموعة من الباحثين، الاقتصاد العراقي بين الواقع والطموح، الجزء الاول، الندوة التاسعة من سلسلة الندوات التي يقيمها مكتب الاستشارات، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠٠٥، ص ١٩٩.

(١١) سيف الدين محمد خلف الحديثي، القطاع الخاص ومستقبل الاقتصاد العراقي، مجموعة من الباحثين، رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي، مركز العراق للدراسات، الساقي للطباعة والتوزيع، الطبعة الثالثة، ٢٠١٥، ص ١٩٣.

(١٢) أحمد عر الراوي، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ الواقع والتحديات، مصدر سابق، ص (٢٢٣- ٢٢٤).

(١٣) خطة التنمية الوطنية للسنوات (٢٠١٠- ٢٠١٤)، جمهورية العراق، وزارة التخطيط، بغداد، كانون الأول، ٢٠٠٩، ص ١٧٦.

(14) Opec, Annual statistics Bulletin, op. cit, p. 33.

(١٥) حسن كريم حمزة، مناخ الاستثمار في العراق، كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، السنة ٨، العدد الثالث والعشرون، ٢٠١٢، ص ٣٩.

(١٦) خطة التنمية الوطنية للسنوات (٢٠١٠- ٢٠١٤)، مصدر سابق، ص ١٧٧.

(١٧) منذر جابر محمد، الخصخصة والاقتصاد العراقي، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ١١، العدد ٣، ٢٠٠٩، ص (١٤٠- ١٤١).

(١٨) تقرير الاقتصادي العراقي السنوي لعام ٢٠١٤، جمهورية العراق، وزارة التخطيط، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، بغداد/ كانون الأول، ٢٠١٤، ص ٤٠.

(١٩) سحر قاسم محمد، الاليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، كانون الاول، ٢٠١١، ص ٢٠.

(٢٠) أحمد عمر الراوي، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ الواقع والتحديات، مصدر سابق، ص٢٢٤.

(٢١) علي عبد محمد سعيد الراوي، مهام الساسة الاقتصادية المناسبة للاقتصاد العراقي، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، الجزء الاول، ٢٠٠٥، ص ١٠١.

(٢٢) تقرير الاقتصاد العراقي لعام ٢٠٠٨، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، دائرة التخطيط الاقتصادي، بغداد، ٢٠٠٩، ص ٦.

(٢٣) تقرير الاقتصادي العراقي لعام ٢٠١٢، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، وزارة التخطيط، جمهورية العراق، ص ١٦.

(٢٤) خطة التنمية الوطنية للسنوات (٢٠١٠- ٢٠١٤)، مصدر سابق، ص ١٧٧.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٤٤.

(٢٦) استراتيجية التنمية الوطنية (٢٠١٠- ٢٠١٤)، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، بغداد، ٢٠١٠، ص ٢٠٦.
(٢٧) محمد حسين كاظم الجبوري، تحديد حجم الانفاق العام الامثل في الاقتصادات الريعية- دراسة في بلدان عربية مختارة للمدة (١٩٨٨-٢٠٠٩)، اطروحة دكتوراه ، قسم الاقتصاد ، جامعة الكوفة، ٢٠١٢، ص ١٢١.
(٢٨) حنان عبد الخضر هاشم، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الاقتصاد العراقي: بين المتضمنات الأساسية والرؤية الاستراتيجية للتطبيق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١٥، ص (١٢- ١٣).
(٢٩) أحمد عمر الراوي، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ الواقع والتحديات، مصدر سابق، ص ٢٣٤.
(٣٠) تقرير الاقتصادي العراقي السنوي لعام ٢٠١٤، مصدر سابق، ص ٤٠.
(٣١) كريم عبيس العزاوي، واقع القطاع الخاص العراقي وسبل النهوض به، جامعة بابل، كلية الادارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والنقدية، ص (٣٢- ٣٣). ومتاح على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الرابط التالي:- http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=5272
(٣٢) أحمد بريهي العلي، تنشيط الاستثمار ودور القطاع الخاص في تطوير منطقة الفرات الاوسط، محاضرة القيت على قاعدة الشهيد الصدر، جامعة بابل، الاربعاء ٢٠٠٨/٥/١٤، ص ٤.
(٣٣) كريم عبيس العزاوي، واقع القطاع الخاص العراقي وسبل النهوض به، مصدر سابق، ص ٣٤.
(٣٤) أحمد عمر الراوي، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ الواقع والتحديات، مصدر سابق، ص (٢٢٨- ٢٢٩).
(٣٥) حيدر حسين آل طعمة، القطاع الخاص في العراق: الاهمية والتحديات والسياسات، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، ص ٢، ومتوفر على موقع الآتي:- http://fcdrs.com
(٣٦) خطة التنمية الوطنية للسنوات (٢٠١٠- ٢٠١٤)، مصدر سابق، ص ١٧٨.
(٣٧) سحر قاسم محمد، مصدر سابق، ص ٢١.
(٣٨) كريم عبيس العزاوي، واقع القطاع الخاص العراقي وسبل النهوض به، مصدر سابق، ص ٤٠.
(٣٩) رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي، مركز العراق للدراسات، بدون تأريخ ، ص ١٥٢.
(٤٠) كريم عبيس العزاوي، واقع القطاع الخاص العراقي وسبل النهوض به، مصدر سابق، ص (٤١-٤٢).

قائمة المصادر

أولاً: المصادر باللغة العربية:-

١- أحمد الكواز، بيئة ممارسة أنشطة الأعمال ودور القطاع الخاص، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة اجتماعيات الخبراء، الكويت، يونيو ٢٠٠٨.

٢- أحمد بريهي العلي، تنشيط الاستثمار ودور القطاع الخاص في تطوير منطقة الفرات الاوسط، محاضرة القيت على قاعدة الشهيد الصدر، جامعة بابل، الاربعاء ٢٠٠٨/٥/١٤.

٣- أحمد عمر الراوي، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ الواقع والتحديات، اصدارات مشروع بغداد عاصمة الثقافة العربية، بغداد، الطبعة الاولى، ٢٠١٣.

٤- إستراتيجية تطوير القطاع الخاص للمدة(٢٠١٤- ٢٠٣٠)، جمهورية العراق، مجلس الوزراء، هيئة المستشارين، نيسان ٢٠١٤.

٥- التقديرات الفعلية لإجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق لسنة ٢٠١٣، للمدة (٢٠١٢- ٢٠١٣)، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، جمهورية العراق، شباط، ٢٠١٦، صفحات متفرقة.

٦- تقرير الاقتصادي العراقي السنوي لعام ٢٠١٤، جمهورية العراق، وزارة التخطيط، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، بغداد/ كانون الأول، ٢٠١٤.

٧- حسن النجفي، عمر الايوبي، معجم المصطلحات التجارية والمصرفية، مراجعة وإشراف (محمد دبس)، أكاديميا، بيروت- لبنان، ٢٠٠٦.

٨- حسن كريم حمزة، مناخ الاستثمار في العراق، كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، السنة ٨، العدد الثالث والعشرون، ٢٠١٢.

٩- حسن نوري الياسري، القطاع الخاص في العراق الواقع والمستقبل المطلوب، مجموعة من الباحثين، الاقتصاد العراقي بين الواقع والطموح، الجزء الاول، الندوة التاسعة من سلسلة الندوات التي يقيمها مكتب الاستشارات، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠٠٥.

١٠- حنان عبد الخضر هاشم، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الاقتصاد العراقي: بين المتضمنات الأساسية والرؤية الاستراتيجية للتطبيق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١٥.

١١- خطة التنمية الوطنية للسنوات (٢٠١٠- ٢٠١٤)، جمهورية العراق، وزارة التخطيط، بغداد، كانون الأول، ٢٠٠٩.

١٢-رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي، مركز العراق للدراسات، بدون تأريخ.

١٣- سحر قاسم محمد، الاليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، كانون الاول، ٢٠١١.

١٤- سيف الدين محمد خلف الحديثي، القطاع الخاص ومستقبل الاقتصاد العراقي، مجموعة من الباحثين، رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي، مركز العراق للدراسات، الساقي للطباعة والتوزيع، الطبعة الثالثة، ٢٠١٥.

١٥- عبد المنعم السيد علي، تجربة العراق مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة، ندوة القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع صندوق العربي للأنماء الاقتصادي والاجتماعي، بيروت، ١٩٩٠.

١٦- علي عبد محمد سعيد الراوي، مهام الساسة الاقتصادية المناسبة للاقتصاد العراقي، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، الجزء الاول، ٢٠٠٥.

١٧- مجموعة النشرة السنوية للأعوام (٢٠٠٠- ٢٠١٤)، احصاءات التجارة الخارجية، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، البنك المركزي العراقي، جمهورية العراق.

١٨- مجيد مسعود، دليل المصطلحات التنموية، دار المدى، دمشق ، الطبعة الاولى، ٢٠٠٤.

١٩- محمد جواد العبوسي، مشكلات التقدم الاقتصادي في العراق، ج١، معهد الدراسات العربية، القاهرة، ١٩٥٨.

٢٠- محمد حسين كاظم الجبوري، تحديد حجم الانفاق العام الامثل في الاقتصادات الريعية- دراسة في بلدان عربية مختارة للمدة (١٩٨٨-٢٠٠٩)، اطروحة دكتوراه ، قسم الاقتصاد ، جامعة الكوفة، ٢٠١٢.

٢١- محمد محمود الامام، محددات الأداء الاقتصادي لكلا القطاعين العام والخاص في الوطن العربي، ندوة القطاع العام والخاص في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٠.

٢٢- منذر جابر محمد، الخصخصة والاقتصاد العراقي، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ١١، العدد ٣، ٢٠٠٩.

٢٣-منصور الراوي، أقتصاديات العراق والوطن العربي، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ١٩٧٩.

٢٤-وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية للمدة (٢٠٠٠- ٢٠١١)، جمهورية العراق، صفحات متفرقة.

٢٥- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، جمهورية العراق، المجموعة الاحصائية للأعوام (٢٠٠٤، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١٣)، قطاع البناء والتشييد، صفحات متفرقة.

ثانياً: المواقع على شبكة الانترنت:-

١- كريم عبيس العزاوي، واقع القطاع الخاص العراقي وسبل النهوض به، جامعة بابل، كلية الادارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والنقدية، ص (٣٢- ٣٣). ومتاح على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الرابط التالي:- http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=5272

٢- حيدر حسين آل طعمة، القطاع الخاص في العراق: الاهمية والتحديات والسياسات، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، ص ٢، ومتوفر على موقع الآتي:- http://fcdrs.com

ثالثاً: المصادر باللغة الانكليزية:-

1- Opec, Annual statistics Bulletin, op. cit, p. 33.